القدس بين الشرعية الدولية ومشروع صفقة القرن 2019

العمري حكيم [1]

[1] أستاذ متعاقد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مرسلي عبد الله، 42000 تيبازة، الجزائر.

البريد الإلكتروني: hakimlamri43@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة تداعيات صفقة القرن على مستقبل مدينة القدس، حيث تسعى صفقة القرن إلى تصفية القضية الفلسطينية أمريكيا وذلك عن طريق إخراج قضية السيادة الفلسطينية من مدينة القدس عن دائرة التفاوض لتكون إسرائيلية بالأمر الواقع، وقد مهد قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لذلك الأمر. وتتعارض صفقة القرن مع القرارات والقوانين الدولية، وتعتبر مخالفة للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن القدس. وتتجاوز أسس عملية التفاوض، ومرجعيات الحل التي شكلتها قرارات الأمم المتحدة المتوالية، وتتجاوز كذلك ما تم إقراره في اتفاقيات أوسلو 1993 وما لحق بها.

الكلمات المفتاحية:

صفقة القرن، القدس، الموقف الأمريكي، الشرعية الدولية، مشاريع التسوية السلمية.

تاريخ إرسال المقال: 2019/09/05، **تاريخ قبول المقال:** 2020/08/31، **تاريخ نشر المقال:** 2020/10/31

لتهميش المقال: العمري حكيم، "القدس بين الشرعية الدولية ومشروع صفقة القرن 2019"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 03 (عدد خاص)،2020، ص ص.407-426.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: العمري حكيم، hakimlamri43@gmail.com

Jerusalem between International legitimacy and the draft deal of the century

Summary:

The purpose of this study is to discuss the repercussions of the century's deal on the future of Jerusalem. The deal of the century seeks to settle the Palestinian-American issue by removing the issue of Palestinian sovereignty from the city of Jerusalem from the negotiating circle to be an Israeli in reality. The deal of the century contradicts international resolutions and laws, and is contrary to the resolutions of the UN General Assembly and the Security Council on Jerusalem. It goes beyond the basis of the negotiating process and the terms of reference of the resolutions adopted by successive United Nations resolutions, and goes beyond what was adopted in the 1993 Oslo Accords.

Keywords:

Deal of the century, Jerusalem, position des Nations Unies, International legitimacy, peace settlement projects.

Jérusalem entre légitimité internationale et projet d'accord du siècle

Résumé :

Cette étude a pour but d’examiner les répercussions de l’accord du siècle sur l’avenir de Jérusalem.. L’accord du siècle est en contradiction avec les lois et résolutions internationales et constitue une violation des résolutions de l’Assemblée générale des Nations Unies et du Conseil de sécurité sur Jérusalem. Cela va au-delà des bases du processus de négociation et du mandat formé par les résolutions successives de l'ONU, ainsi que de ce qui a été adopté dans les accords d'Oslo de 1993 et de ce qui a suivi.

Mots-clés :

Affaire du siècle, Jérusalem, position américaine, Légitimité international, projets d’établissement de la paix.

مقدمة

لقد ظلت مشكلة القدس تمثل واحدة من المشكلات التي اعترضت–ولا تزال–ما يسمى مسيرة السلام في الشرق الأوسط ولعل الإدراك بأهمية المكانة والموقع الذي تشغله مدينة القدس، بالنسبة إلى الخطة الدولية لإيجاد تسوية للصراع العربي –الفلسطيني، وهو الذي حدا بالعديد من الجهات المحلية والإقليمية والدولية، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها إلى المبادرة بتقديم بعض المقترحات بشان كيفية حل هذه المشكلة، وقد قدمت مقترحات عديدة من اجل حل مسالة القدس، ويعود ذلك إلى واقع أن أطرافا كثيرة جدا إلى جانب الفلسطينيين والإسرائيليين مهتمة بشأنها وتريد أن تكون لها رأي في الحل. وتعتبر صفقة القرن آخر هذه المقترحات المقدمة من اجل حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بصفة العامة ومسالة القدس بصفة خاصة.

تعتبر قضية القدس من القضايا الصعبة التي تم تأجيل التفاوض حولها بين إسرائيل والفلسطينيين إلى مفاوضات الوضع النهائي، فالقدس ليست قضية إسرائيلية–فلسطينية أو حتى قضية عربية–إسرائيلية، وإنما هي قضية تشمل عواطف ومصالح واهتمام المسلمين واليهود والمسيحيين في العالم كله[1].

وتمثل القدس حجر الزاوية في الصراع العربي–الإسرائيلي وبؤرة التأثير في اتجاهات ومسارات هذا الصراع على المستوى الإقليمي والدولي، وهي واحدة من القضايا المعقدة في صراع يعتبر الأعقد والأطول عمرا في تاريخ الأمم المتحدة.

ومن الطبيعي أن يشكل موضوع مستقبل القدس واحدا من أهم المواضيع في المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، إن لم يكن أهمها فالمدينة تشكل رمزا هاما وأساسيا في الصراع السياسي القومي والديني بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويعتبرها كل طرف منهما عاصمة للكيان السياسي، ومما يزيد من تعقيد المسألة أهمية المدينة الدينية ومكانتها الخاصة لدى جميع الأديان، وعليه لا تزال قضية القدس واحدة من اعقد قضايا الصراع العربي–الصهيوني، راهنا ومستقبلا ولذا لا تدخر سلطات الاحتلال جهدا ولا مالا ولا تخطيطا ولا تشريعا إلا جندتها في سبيل الأهداف التوسعية الاستيطانية في مدينة القدس[2].

وفي ظل مشاهد وحقائق الصراع اليومية على الأرض في القدس ونظرا لهذه الأهمية الاستثنائية لها فقد حظيت بالكثير من المشاريع والاقتراحات بعضها فردي وبعضها الأخر جماعي، بعضها إقليمي وأخر دولي[3]. والتي كان آخرها مشروع صفقة القرن.

---

[1] علاء الدين محمد منصور، الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين 1991–2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، ص152.

[2] عصام مسلط، دراسة بعنوان الواقع يفرض الواقعية (القدس في قرارات الشرعية الدولية)، مقدم لمؤتمر يوم القدس الثامن، جامعة النجاح الوطنية، 2006، ص38.

[3] وليد حسن المدلل، إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد 02، ص787–809، 2008.

ولقد بات مصطلح صفقة القرن الأكثر استخداما وانتشار الوصف الجهود الأمريكية في التوصل إلى اتفاق سلام، بوصفه حلا للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي خلال العامين الماضيين، وانتشر المصطلح على المستوى المحلي والدولي، وعلى لسان القيادات السياسية والنخب الفلسطينية، من دون معرفة حقيقية ورسمية بدلالاته ومضامينه وبنود الصفقة التي يروج لها[4].

ومنذ أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نوفمبر 2016 عن أن لديه صفقة لتسوية الصراع–العربي الإسرائيلي، تتابعت النشاطات الأمريكية على الجبهات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في هذا الإطار، دون الإعلان الرسمي عن نص رسمي لبنود هذا المشروع الذي أصبح معروفا بصفقة القرن. ونتيجة لذلك، اعتمدت التحليلات السياسية لمشروع صفقة القرن، غير المعلن رسميا حتى الآن، على بعدين هما:

التسريبات الصحفية وبعض الإشارات العامة التي ترد على لسان الفريق السياسي الذي أوكل له ترامب جهود إدارة هذا المشروع. وعلى الممارسة السياسية الميدانية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط واعتبارها مؤشرا على المضمون الفعلي الذي ينطوي عليه ذلك المشروع.

أهمية الدراسة

–تكمن أهمية الدراسة في ظل الاحتلال الإسرائيلي المفروض على مدينة القدس، وفي ضل القرار الأمريكي القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي. وفي ظل ما يتم تداوله حول تصفية قضية القدس في مشروع صفقة القرن.

–السيطرة الإسرائيلية على المدينة وتهويدها، وفصل المدينة عن محيطها العربي الفلسطيني، مما يحول المطالبة الفلسطينية بإعادة تقسيم المدينة كعاصمة لدولتين إلى مطالبة نظرية غير قابلة للتطبيق.

– مكانة المدينة الدينية لدى أصحاب الديانات السماوية، ومحاولة إسرائيل المتكررة للاستئثار بها وحرمان الفلسطينيين من المدينة التي يرتبطون بها روحيا واجتماعيا واقتصاديا.

– عدم وجود إستراتجية عربية للدفاع عن القدس وحمايتها من التهويد، وترك الأمر على الجهود الفلسطينية الرسمية والشعبية محدودة الإمكانيات المادية والدبلوماسية في مواجهة الجهود الصهيونية المنظمة والمدعومة من دول كبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

–صراع السيادة بين إسرائيل وفلسطين على مستقبل المدينة، ومنه فشل أو نجاح أي تسوية سياسية تفاوضية محتملة مرهونا بحل مشكلة القدس والسيادة عليها.

[4]عمر أبو عرقوب، صفقة القرن من منظور الإعلام وهندسة الجمهور تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي، مجلة رؤية تركية، العدد 7/4 لسنة2018، ص54.

المنهج المتبع في الدراسة

لغايات إعداد هذه الدراسة تم اعتماد مجموعة من مناهج البحث العلمي كالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني.

المنهج التاريخي لسرد تطورات المواقف الأمريكية من القدس ، بدءا بتصويت الولايات المتحدة على قرار التقسيم عام ،1947 ، وتطبيق الوضع الخاص على مدينة القدس ، واستمرارها بعد عام 1967في مساندة فكرة تدويل القدس، وصولا إلى عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" حيث اتخذ الكونجرس الأمريكي في عام 1995، قراراً بنقل السفارة الأمريكية في (إسرائيل) من تل أبيب إلى القدس، لكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، اكتفت بتأجيل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس كل ستة أشهر، وصولا إلى قرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، وأخيرا مشروع صفقة القرن الذي يستهدف إخراج قضية السيادة الفلسطينية عن القدس.

والمنهج الوصفي التحليلي والمتضمن طريقة تحليل المضمون، لتحليل رؤية مستقبل القدس في ظل صفقة القرن، وتحليل جملة من النصوص القانونية الواردة في المواثيق الدولية.

والمنهج القانوني بسبب حاجتنا إلى استخدام النصوص القانونية والقواعد القانونية المتعلقة بالوضع القانوني لمدينة القدس.

الإشكالية

على ضوء الملامح العامة التي برزت حتى اللحظة يبدو أن صفقة القرن تسعى إلى إخراج قضية السيادة الفلسطينية عن مدينة القدس من دائرة التفاوض لتكون إسرائيلية بالأمر الواقع، وقد مهد قرار ترامب المتعلق بالقدس لذلك الأمر. وعليه الإشكالية الرئيسة تتمحور حول: **ما هي تداعيات صفقة القرن الأمريكية على مستقبل مدينة القدس؟**

المبحث الأول: قضية القدس في مشروع صفقة القرن

تأتي محاولات عقد صفقة القرن في ظل توقف المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية منذ عام 2014 ، والمنطقة العربية تشهد صراعات متعددة، ولم يعد الصراع العربي–الإسرائيلي هو الوحيد في المنطقة و المجمع عليه عربيا، وتباينت القراءات حول طبيعة صفقة القرن، وأهدافها، فبينما تقول إدارة الرئيس الأمريكي دون ترامب و حلفاؤه امن الأنظمة العربية بأن غايتها التوصل إلى حل شامل للصراع العربي–الإسرائيلي فيما يرى البعض في الصفقة، محاولة من قبل إدارة ترامب و كيان الاحتلال الإسرائيلي استغلال الظروف التي تمر بها دول المنطقة العربية من جراء طول أمد الصراع و غياب الأفق، وإن الهدف من الصفقة التوصل إلى اتفاقية سلامي تنازل بموجبها العرب عما تبقى من الثوابت التي رفض المفاوض الفلسطيني سابقا التنازل عنها، وآخرون يرون فيها مجرد استمرار لمسيرة الاحتلال في إستراتيجيته التي تعتمد على أولوية التطبيع مع الأنظمة العربية المتبقية،

تحت مبرر بناء مقومات السلام، واستغلال الزمن و طول أمد المفاوضات في تغيير الواقع واستبداله بآخر يفرض في النهاية تصفية القضية لفلسطينية[5].

المطلب الأول: تطورات المواقف الأمريكية من القدس

تعد الولايات المتحدة أول دولة اعترفت بإسرائيل، وذلك بعد الإعلان عن قيامها بعدة ساعات. وقد تميزت مواقف الولايات المتحدة بالتناقض بين القول والفعل إزاء حل النزاع العربي –الإسرائيلي عامة، ومسألة القدس خاصة، وبانحيازها الواضح إلى إسرائيل. وبعد تصويت الولايات المتحدة على قرار التقسيم عام 1947، أخذت تدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم في مدينة القدس، وتطبيق الوضع الخاص على المدينة بمقتضى قرار التقسيم، وحماية الأماكن المقدسة على أساس القبول المتبادل بين الأردن وإسرائيل. ورفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية أو الأردنية على القدس، ولم تحبذ نقل المقرات الرسمية الإسرائيلية إليها، كما امتنعت عن القيام بنقل السفارة الأميركية إلى القدس[6].

استمرت الولايات المتحدة بعد عام 1967في مساندة فكرة تدويل القدس، وأعلنت عن معارضتها أي إجراء أحادي الجانب في المدينة، ولم تعترف بالإجراءات الإسرائيلية التي هدفت إلى تغيير الوضع الذي كان قائمًا في القدس، ومن ضمنها قرار إسرائيل بتطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية وتوسيع حدود المدينة. وفي جويلية 1969، صرح المندوب الأميركي في الأمم المتحدة تشارلز يوست بأن بلاده تعتبر القدس الشرقية أرضًا محتلة، وأكد أنه يجب سريان أحكام اتفاقية جنيف الرابعة عليها. وحافظت أميركا على موقفها هذا الذي أكده الرئيس الأميركي جيمي كارتر في سبتمبر 1978، موضحا أن أميركا ما زالت تعتبر القدس محتلة. لكن هذه التصريحات الأميركية اقتصرت على الطابع الشكلي، من دون اتخاذ أي خطوات عملية تنم عن إرادة جدية لردع الممارسات الإسرائيلية[7].

وعلى الرغم من هذا الانحياز الواضح إلى إسرائيل، ينظر العالم والعرب والفلسطينيون إلى الولايات المتحدة الأميركية على أنها الراعي الأساسي للتسوية السياسية، "عملية السلام"، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع أنها تحجم عن جعل الحكومات الإسرائيلية تفي بالتزاماتها الدولية وتوقف الإجراءات التي تهدف إلى تغيير

---

[5] مطهر الصفاري، فلسطين صفقة القرن، التحديات والفرص، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص03.

[6] سحبت ثلاث حكومات (إكوادور، وتشيلي، وفنزويلا) سفاراتها قبل اعتماد قرار مجلس الأمن رقم، 1980(478) أما الحكومات المتبقية: السلفادور، كوستاريكا، بنما، كولومبيا، بوليفيا، هولندا، غواتيمالا، جمهورية الدومينيكان، وأورغواي، فقد سحبت سفاراتها استجابة لقرار مجلس الأمن، وأعادت السلفادور وكوستاريكا لاحقًا سفارتيهما إلى القدس الغربية.

[7] نزار أيوب، مدينة القدس بين الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأمريكي، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص13.

الوضع الذي كان قائمًا في القدس قبل عام 1948 [8]. وفي معرض ذلك، واصلت كل الإدارات الأميركية مساندة إسرائيل في المحافل الدولية كافة، ومعارضة اتخاذ قرارات دولية تلزم الحكومات الإسرائيلية بوقف الإجراءات التي تنتهك القانون الدولي في القدس، وفي المحصلة كانت تعمل على تعطيل الآليات التي من شأنها إجبار إسرائيل، بصفتها دولة احتلال، على الامتثال للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وقد واظب المرشحون للرئاسة الأميركية خلال حملاتهم الانتخابية وبعد فوزهم في الانتخابات على التأكيد بأن"القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل." فقد وعد الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون خلال حملته الانتخابية عام1992بأن "القدس ما زالت عاصمة إسرائيل، وأنها ستبقى موحدة إلى الأبد ومفتوحة للجميع". كذلك الأمر بالنسبة إلى جورج بوش الذي أعلن عندما تولى الرئاسة أنه سيبدأ عملية نقل السفارة الأميركية إلى القدس، لأنها " عاصمة إسرائيل. أما الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما فقد أعلن في عام " 2008أن القدس ستكون عاصمة إسرائيل. قلت هذا في الماضي، وأكرر ذلك مرة أخرى". وأكد أوباما في مناسبة أخرى في العام نفسه أن "القدس ستبقى عاصمة إسرائيل، ومن الضروري ألا تقسم[9].

وكان الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان قد بعث في 1سبتمبر 1982رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيجن حول وجوب التفاوض بموجب قرار مجلس الأمن،242باعتباره أساًسا للحل السلمي وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع مراعاة الاعتبارات التالية: رسم الحدود النهائية بواسطة المفاوضات، ومعارضة أميركا لإقامة دولة فلسطينية، وتأكيد إعطاء الفلسطينيين حرية القرار في تحديد مستقبلهم، وتحديد الوضع النهائي لمدينة القدس عبر المفاوضات بين الأطراف، وتحديد وضع المستوطنات الإسرائيلية ومستقبلها في المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

وفي عام ،1990أصدر الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في مناسبات عديدة تصريحات متضاربة منها:اعتبار وضع الأحياء اليهودية في القدس الشرقية كوضع المستوطنات في الأراضي المحتلة، وضرورة بقاء القدس مدينة موحدة، وعدم الموافقة على الرجوع إلى الوضع الذي كان قائما قبل عام ،1967وتحديد الوضع النهائي للقدس من خلال المفاوضات بين الأطراف، ومعارضة الإدارة الأميركية لتطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية لضمها، واعتبار المستوطنات الإسرائيلية عقبة أساسية في وجه السلام، وتفهم الولايات المتحدة لأهمية القدس بالنسبة إلى الفلسطينيين.

وفي عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" اتخذ الكونجرس الأمريكي في عام 1995، قراراً بنقل السفارة الأمريكية في (إسرائيل) من تل أبيب إلى القدس، لكن منذ اتخاذ هذا القرار عمد الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون، ابتداءً من الرئيس "كلينتون" مروراً بالرؤساء: "جورج بوش الابن"، و"باراك أوباما"، اكتفت تلك الإدارات بتأجيل

---

[8] 13انتهاكا للقانون الدولي في قرارات ترامب بشأن القدس"، **العربي الجديد**،2017/12/7، على الموقع:
https://www.google.cim/amp/s/www.alaraby.co.uk/amp//politics/

[9] نزار أيوب، مرجع سابق، ص14/13.

نقل السفارة الأمريكية إلى القدس كل ستة أشهر. غير أنَّ الرئيس "دونالد ترامب" الذي تعهّد في حملته الانتخابية الرئاسية بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس حال فوزه في الانتخابات، كان أكثر جراءة من سابقيه فوصل به الأمر في سابقةٍ خطيرةٍ لم تحدث من قبل في 6 كانون الأول (ديسمبر) 2017، ليس فقط باتخاذ قرار بنقل سفارة بلاده إلى القدس؛ بل الاعتراف بها عاصمةً لـ (إسرائيل)، ما دعا البعض لاعتبار قرار الرئيس "ترامب" بمثابة تصريح بلفور جديد[10].

لكن بعد وصول جورج بوش الابن إلى السلطة في الولايات المتحدة، أعلنت إدارته عن عدم موافقتها على مقترحات الرئيس كلينتون؛ باعتبار أن مبادرته بشأن العملية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل – وذلك في الأيام الأخيرة من فترة رئاسته – لم تعد تمثل مقترحا رئاسيا ومقترحا أميركيا. ومما يدلل على مضي الولايات المتحدة الأميركية في موقفها المنحاز إلى إسرائيل، فيما يتعلق بالصراع العربي –الإسرائيلي، تصريح وزير الخارجية الأميركي كولن باول، في08 مارس 2001أمام لجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، حينما أعلن عن تصميم الرئيس جورج بوش على تنفيذ تعهده القاضي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، باعتبارها عاصمة إسرائيل، ليعيد الرئيس الأميركي بوش تأكيد هذا الموقف خلال تصريحاتها لتي جاءت بعد ذلك التاريخ بعدة أيام[11].

وفي أحدث موقف معلن للإدارة الأميركية، صرح الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، في06 ديسمبر2017في خطاب له أن "الإدارة الأميركية تعترف بأن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل،" وأشار إلى قبول إدارته مبدأ حل الدولتين شريطة موافقة الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي.) كما أعلن ترامب أنه أعطى إدارته تعليمات بالبدء في الإعداد لنقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس، إلا أنه وّقع في الوقت نفسه مرسوما يقضي بتأجيل نقل السفارة ستة أشهر.

المطلب الثاني: قضية القدس ومعالم صفقة القرن

تدور أحاديث صفقة القرن حول دولة فلسطينية غير مكتملة السيادة بحدود مؤقتة على نصف الضفة الغربية وقطاع غزة ودون القدس، والعمل على إيجاد حل إنساني لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفي هذا السياق نشرت وكالة أناضول للأنباء ما اعتبرته تفاصيل متعلقة بصفقة القرن وقد جاءت ضمن التقرير السياسي الذي قدمه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني صائب عريقات لاجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه الأخير الذي عقد يومي14و15 جانفي2018 بمقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله، وقد استعرض

[10]أسامة محمد أبو نحل، الموقف الأمريكي من قضية القدس وتأثيره على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ورقة عمل مقدّمة لمؤتمر (الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية: تحديات وفرص) الذي تعقده جامعة الإسراء بغزة خلال الفترة 5-6 فيفري 2017، جامعة الأزهر، غزة،2018، ص03.

[11] نزار أيوب، مرجع سابق، ص16/15.

صائب عريقات في تقريره 13 بندا حمل الخطوط العامة للخطة الأمريكية، وأولها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها[12] وبالتالي لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية في المستقبل أن تتفاوض حول القدس بعد اعتراف الإدارة الأمريكية بها كعاصمة لإسرائيل [13]،وتشمل الخطة وفق للمصدر ذاته–ضم الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة الغربية لإسرائيل، وإعلان قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وإبقاء السيطرة الأمنية لإسرائيل، إلى جانب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية مع انسحابات تدريجية لإسرائيل من مناطق فلسطينية محتلة[14].

ويتحدث البند الثاني من التقرير عن عاصمة فلسطينية في ضواحي القدس وخارج حدود 1967[15]، بستة كيلومترات، فيما ستوافق إدارة ترامب على ضم الكتل الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة والقدس لدولة إسرائيل، يتبعها إعلان عن مفهوم امني مشترك لكل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين كشركاء للسلام، على أن يشكل هذا المفهوم نقاط جوهرية، دولة فلسطينية منزوعة السلاح مع قوة شرطية قوية، وإيجاد تعاون امني ثنائي وإقليمي ودولي، وبما يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن، وسيكون الباب مفتوحا أمام دول أخرى، ووجود قوات إسرائيلية على طول نهر الأردن والجبال الوسطى لحماية الدولتين، وأخيرا تبقى إسرائيل على صلاحيات الأمن القصوى بيدها حالات الطوارئ[16].

ومن أهم التسريبات الأخرى ما ورد في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن فحوى ما وصفته الصحيفة بإجراءات بناء الثقة، ومن بين تلك الإجراءات توقف الإسرائيليين عن مصادرة أراض جديدة للاستيطان، والبناء في الكتل الاستيطانية القائمة، وإعلان الالتزام الشكلي بحل الدولتين ونقل الصلاحيات من المنطقة (ج) في الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الكاملة إسرائيليا إلى السلطة الفلسطينية، على أن يواصل الفلسطينيون التنسيق الأمني الكامل، ويتوقفون عن السعي للحصول على اعترافات دولية جديدة بالدولة الفلسطينية[17].

---

[12] إبراهيم حمامي، صفقة القرن – الحلم القديم الجديد، لندن، 2018، ص86.

[13] حيث بتاريخ 06ديسمبر 2017 اعترفت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" رسميا بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأضاف ترامب بأن وزارة الخارجية الأمريكية ستبدأ عملية بناء سفارة أمريكية جديدة في القدس، ولقد أدان مجلس الأمن في اجتماعه الطارئ في 07 ديسمبر2017، قرار ترامب ورأى أن قرار الاعتراف بالقدس انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض ضد مشروع القرار.

[14] امجد النبهان، عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن الأمريكية (عرض وثيقة)، وكالة أناضول،21جانفي2018، على الموقع: http://www.aa.com.tr/ar/

[15] هاني المصري، القضية الفلسطينية ومشروع صفقة القرن، مجلة رؤية تركية، العدد 7/4 لسنة 2018، مركز مسارات فلسطين، 2018، ص13.

[16] إبراهيم حمامي، مرجع سابق، ص87/86.

[17] عبد السلام معلى، صفقة القرن وصفة لحل الصراع أم تدشين لمرحلة جديدة فيه، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 85 ،2018، مركز دراسات الشرق الأوسط،2018، ص36.

وحسب مستشار الرئيس ترامب" جاريد كوشنير" في مقابلة له مع صحيفة القدس الفلسطينية فان مقترح حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية متروك لكل من الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي ليقرروا فيه. وبناء على ذلك فان أطروحات صفقة القرن تتجاوز أسس عملية التفاوض، ومرجعيات الحل التي شكلتها قرارات الأمم المتحدة المتوالية، لا بل أنها تتجاوز ما تم إقراره في اتفاقيات أوسلو وما لحق بها[18].

وتعتبر صفقة القرن إفراغ لنضالات الشعب الفلسطيني من اجل التحرر وتقرير المصير وحق العودة، واختزال لها في مشاريع اقتصادية وبنى تحتية لدولة ناقصة ومجزأة وعديمة السيادة عاصمتها غير القدس، وتكتفي إسرائيل بالانسحاب من بضع بلدات عربية شمالي القدس وشرقها تخضع حاليا للسيطرة الإسرائيلية، إلى جانب المحافظة على المستوطنات الإسرائيلية كلها في الضفة الغربية، وتكريس الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة الأغوار، وضم مناطق "ج" إلى السيطرة الإسرائيلية في المقابل يحصل الفلسطينيون على مجموعة من المنح والمساعدات المالية التي تدفعها دول الخليج العربية وتصل قيمتها نحو مليار دولار لاستثمارها في قطاع غزة، وتوسيع الإشراف على المقدسات الإسلامية والمسيحية إلى دول خليجية بهدف تقليص الدور الأردني في القدس[19].

والجدير بالملاحظة أن صفقة القرن–مثل مفاوضات مدريد عام 1991 ثم اتفاق أوسلو عام 1993–تقوم على فكرتين أساسيتين الأولى هي مبادلة الأراضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين[20]، والثانية هي دمج إسرائيل في المحيط العربي وتطبيع العلاقة معها[21]، وتجسيد ذلك كله في اتفاق نهائي يتناول مختلف القضايا، لأن تقسيم الاتفاق إلى مراحل قد يعيق تطبيع العلاقات مع إسرائيل والدول العربية.

وعموما يمكن تحديد البنود الأكثر ترددا في التسريبات الصحفية أو الإشارات العامة التي ترد على لسان مسؤولين من ذوي العلاقة بالموضوع في البنود التالية:

---

[18]تقدير موقف، جولة كوشنر وصفقة القرن: هل ثمة صفقة حقا، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان2018، ص03.

[19]ZviBarel, Trump Deal of the century for the Middle East Might Live or Die in cairo, Haaretz, j une23,2018,accessed on 26/06/2018,at:https;//goo.gl/Vfdw5c.

[20]إن قاعدة مبادلة الأراضي هي قاعدة باطلة في القانون الدولي، لأنها تكرس من ناحية ملكية إسرائيل للأرض الفلسطينية وهي ليست كذلك، فالأرض المعنية هي ارض فلسطينية احتلتها إسرائيل عن طريق الحرب ولا يتأسس أي حق لإسرائيل فيها، أي أن إسرائيل لا تملك الأرض المعنية حتى تقايضها، ومن ناحية أخرى فان التعامل نع المبدأ المذكور يعين إقرار وتسليم الطرف الفلسطيني بملكية إسرائيل لهذه الأرض مادام الطرف الإسرائيلي قد قبل بمقايضتها. للمزيد حول هذا المبدأ انظر: نبيل الرملاوي، الدبلوماسية الفلسطينية ودبلوماسية الحرب الإسرائيلية أمام القانون الدولي، ط01،2014، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص148.

[21]إبراهيم حمامي، مرجع سابق.ص17.

1-ترك موضوع إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وترك الموضوع لطرفي النزاع ليقررا ما يناسبهما في هذا الشأن، أي عدم التمسك بالضرورة بحل الدولتين، لكن هذا لا يعني بالضرورة حل الدولة الواحدة، إنّما هو حلّ هجين متمثل في دولة إسرائيلية كاملة السيادة، وكيان فلسطيني بحكم ذاتي منزوع السيادة على جزر وكنتونات فلسطينية، وينسجم هذا مع رؤية تصفية القضية الفلسطينية، وفقًا لرؤية اليمين الصهيوني وشروطه، ودمج الكيان الإسرائيلي مع المنطقة، وتطبيع علاقته مع دولها[22].

2-الكيان الفلسطيني، أيا كان شكله النهائي، سيقوم على مساحة تتراوح بين 40-60% من مساحة الضفة الغربية؛ وهناك تسريبات جديدة تحدثت مؤخرا عن 90% من مساحة الضفة الغربية.

3-أن تكون بعض ضواحي القدس الشرقية هي عاصمة للكيان الفلسطيني، بينما القدس بكاملها عاصمة لإسرائيل[23].

4-تقع مناطق المقدسات الإسلامية في القدس ضمن السيادة الإسرائيلية، على أن تترك "إدارتها" لدول إسلامية مثل الأردن وتركيا والسعودية.

5-يتم تقديم مساعدات دولية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي يتواجدون فيها، ومساعدة هذه الدول المضيفة للاجئين من خلال الاستثمارات وغيرها من الأدوات الاقتصادية لتحسين فرص دمج هؤلاء اللاجئين في هذا الاتجاه.

6-ربط الأجزاء التي يقوم عليها الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية بقطاع غزة، وتقديم مساعدات دولية لتحسين الظروف الاقتصادية للكيان الفلسطيني المقترح.

7-سيكون الكيان الفلسطيني المقترح منزوع السلاح ويقتصر على أجهزة أمنية بتسليح يتناسب مع مهمات الحفاظ على الأمن الداخلي.

8-ضم الكتل الاستيطانية الإسرائيلية الرئيسية في الضفة الغربية لـ"إسرائيل"، بينما يتم تفكيك المستوطنات "العشوائية" أو إخلائها أو خضوعها لسلطة الكيان الفلسطيني.

9-منح الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية التي سيتم ضمها لـ"إسرائيل" الجنسية الإسرائيلية.

10- تواجد عسكري إسرائيلي على طول نهر الأردن من الجانب الغربي للنهر.

---

[22] حسام بدران، تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية صفقة القرن المحتوى والسياق، مجلة رؤية تركية، العدد(7/4)، 2018، ص24.

[23] إنّ القدس هي جوهر القضية الفلسطينية، ومن هذا المنطلق أرادت الولايات المتحدة إزاحتها عن طاولة المفاوضات، معترك غموض يكتنفها؛ بهدف اختراع عاصمة فلسطينية جديدة على هوامش ضواحي القدس؛ ليحتفظ الكيان بحق السيادة السياسية والأمنية على المدينة وللمواطنين حق العبادة. وقد أدت ردة الفعل الباهتة على قرار نقل السفارة إلى إغراء الولايات المتحدة للإعلان رسميا عن تقريب موعد نقلها، كما أن قرار نقل السفارة يحمل بعدا سياسيا خطيرا على القضية الفلسطينية؛ لأنه يشجّع الاحتلال على التمادي في فرض سياسة الأمر الواقع. انظر: حسام بدران، مرجع سابق، ص26/25.

11- الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية.

المبحث الثاني: القدس بين الشرعية الدولية ومشاريع التسوية السلمية

يشكل موضوع القدس واحدا من أهم المواضيع في المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، فمدينة القدس تشكل رمزا هاما وأساسيا في الصراع السياسي والقومي والديني بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويعتبرها كل طرف منهما عاصمة للكيان السياسي، ومما يزيد من تعقيد المسألة أهمية المدينة الدينية ومكانتها لدى جميع الأديان، فالمدينة المقدسة لا تزال واحدة من اعقد قضايا الصراع العربي -الإسرائيلي، لذا لا تدخر سلطات الاحتلال جهدا في سبيل الأهداف التوسعية الاستيطانية في مدينة القدس. وشغلت قضية القدس في الأمم المتحدة حيزا بارزا وما كانت ولا تزال من أهم القضايا التي تفرعت عن القضية الأم قضية فلسطين، وقد ناقشتها الكثير من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، واتخذت قرارات وتوصيات شتى وضعت حلولا خاصة بها.

وبالنسبة لصفقة القرن فإنها تسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية أمريكيا وذلك عن طريق إخراج قضية السيادة الفلسطينية عن مدينة القدس من دائرة التفاوض وقد مهد قرار ترامب المتعلق بالقدس لذلك الأمر. وتعارض مع القرارات والقوانين الدولية؛ وانتهاكه المرجعيات مبادرة السلام العربية .كماكما تتعارض مع قراري مجلس الأمن 242 و 338. اللذان يعتبران أساس عملية السلام الفلسطينية -الإسرائيلية.

المطلب الأول: مخالفة صفقة القرن لقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس

إن صفقة القرن تعتبر مخالفة للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن الأرض المحتلة ومنها القدس.

الفرع الأول: مخالفة صفقة القرن لقرارات الجمعية بشأن القدس

أولا: قرار التقسيم رقم 181 الصادر بتاريخ 1947/11/29: صفقة القرن تعتبر مخالفة لقرار التقسيم القاضي بقيام دولتين (يهودية وفلسطينية) ومنح القدس وضعا قانونيا خاصا تحت وصاية الأمم المتحدة.

ولقد سعت الأمم المتحدة جاهدة إلى تنفيذ قرار التدويل باعتباره مركزا قانونيا لمدينة القدس والحفاظ على هذا المركز سواء بالعمل على تنفيذه، أو استنكار الإجراءات الصادرة عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي في

القدس، بما يخالف المركز الدولي للمدينة، وذلك من خلال التوصيات والقرارات الصادرة عن أجهزتها من حين لأخر[24].

إن عدم تطبيق أو انتهاك القرار رقم 181 لا يؤثر على القرار وصلاحياته، لم يؤثر على النظام الدولي الخاص بالقدس. وتبقى الواقعية القانونية والسياسية لقرار التقسيم قائمة وتشكل الأساس المرجعي للقضية الفلسطينية، بما فيها القدس التي أخضعها القرار رقم 181 لنظام الوصاية الدولي والتي حالت إسرائيل مع الدول الكبرى دون تحقيقه، وأحكام القرار رقم 181 لا تزال تنطبق على كافة الجوانب التي تضمنته بما في ذلك القدس على الرغم من كافة محاولات طمسه واستبداله بالقرارين 242 لعام 1967، والقرار 338 لعام 1973.[25]

ومنه نستنتج أن النظام القانوني الدولي الخاص بمدينة القدس ينطبق على القدس الشرقية والغربية، وان إسرائيل عليها التزام قانوني بعدم تغيير وضع مدينة القدس كما هو منصوص عليه في القرار رقم 181، لأنها اعترفت بهذا القرار صراحة واستندت إليه في إعلان قيامها.

ثانيا: القرار رقم 194 الصادر بتاريخ 1948/12/11نص على تدويل منطقة القدس، وأنشأت لجنة التوفيق، وعهدت إليها وضع نظام دائم للتدويل[26].

ثالثا: القرار رقم303 الصادر بتاريخ 1949/12/09الذي أعلنت فيه بأنه يجب وضع القدس تحت نظام عالمي دائم كما جاء في قرار التقسيم والقرار رقم 194 لعام 1948، ودعا القرار مجلس الوصاية أن ينتهي من تحضير نظام أساسي للقدس، وأن يقوم المجلس فورا بتنفيذه[27].

رابعا: القرار رقم114 الصادر بتاريخ 20 /1949/12يقضي بإبطال إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها، ومن ثمة أصبح المركز القانوني للجزء الغربي من القدس والذي احتلته إسرائيل عام 1949، من قبل الأراضي المحتلة التي تخضع لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

خامسا: القرار 2253 الصادر بتاريخ 1967 الذي ينص على دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس[28].

---

[24] موسى القدسي الدويك، القدس والقانون الدولي، دراسة للمركز القانوني للمدينة، والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني فيها، ط2002،01، الإسكندرية، 2002، ص16.

[25] احمد كلوب، مصباح مقبل، آليات تطبيق قرارات الشرعية الدولية، الخاصة بالقضية الفلسطينية، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد02، 2018، المؤتمر الدولي المحكم، (الأمم المتحدة والقضية الفلسطيني "تحديات وفرص")، جويلية2018، غزة، فلسطين، 2018، ص104.

[26] نفس المرجع، ص104/103

[27] موسى القدسي الدويك، مرجع سابق، ص17.

[28] احمد كلوب، مصباح مقبل، مرجع سابق، ص107.

سادسا: القرار رقم 50/22 الصادر بتاريخ 1995/12/04المتضمن شجب انتقال البعثات الدبلوماسية إلى القدس.

الفرع الثاني: مخالفة صفقة القرن لقرارات مجلس الأمن بشأن القدس

أولا: قرار مجلس الأمن رقم 252 الصادر بتاريخ 1967/05/21 يدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك[29].

ثانيا: قرار مجلس الأمن رقم الصادر بتاريخ 03 /07/ 1969 يشجب جميع الإجراءات المتخذة من جانب إسرائيل والهادفة إلى تغيير وضع القدس[30].

ثالثا: قرار مجلس الأمن رقم الصادر بتاريخ 1971/09/25 الذي يؤكد أن كل الإجراءات التشريعية والدستورية التي تتخذها إسرائيل لتغيير معالم المدينة بما في ذلك مصادرة الأراضي ونقل السكان، وإصدار التشريعات التي تؤدي إلى ضم الجزء المحتل من المدينة إلى إسرائيل باطل ولا أثر له، ولا يمكن أن يغير وضع المدينة[31].

رابعا: قرار مجلس الأمن رقم 476 الصادر بتاريخ 30 /06/ 1980 الذي عبر عن قلقه العميق من الخطوات التي تتخذها الكنيست بحق القدس[32]، وأكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للقدس و بطلان كافة الإجراءات التي اتخذها الاحتلال لتغيير معالم القدس ووضعها الجغرافي والتاريخي والسكاني واعتبارها باطلة أصلا ويجب إلغاؤها لأنه لا أساس قانوني لها وتشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، وتضمن تحذير صريح لدولة الاحتلال الإسرائيلي بأنه في حال عدم تقيدها بالقرارات الأممية سيتم دراسة السبل والوسائل العملية لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار.

خامسا: قرار مجلس الأمن رقم 478 بتاريخ 1980/08/20[33]، المتضمن عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس ودعا الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة[34]. ويعتبر هذا القرار من أهم القرارات ذات العلاقة بوضع مدينة القدس في القانون الدولي وقد جاء هذا القرار شديد اللهجة ضد الاحتلال ونص على رفض

---

[29] السيد مصطفى أبو الخير، القدس والأمم المتحدة رؤية قانونية، ص24.

[30] عصام مسلط، دراسة بعنوان الواقع يفرض الواقعية (القدس في قرارات الشرعية الدولية)، مقدم لمؤتمر يوم القدس الثامن بعنوان: الحلول المقترحة لمستقبل مدينة القدس–أبعادها وأثارها، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2015، ص58.

[31] نفس المرجع، ص58.

[32]نفس المرجع، ص58.

[33]صدر هذا القرار بأغلبية 14 صوت وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، انظر: وكيبيديا الموسوعة الحرة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 478.على الموقع http://ar.m.wikipedia.org

[34]ونتيجة لهذا القرار سحبت13 دولة بعثاتها الدبلوماسية من القدس.انظر: احمد كلوب، مصباح مقبل، مرجع سابق.ص107.

الاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لدولة الكيان الصهيوني، ويعتبر من أهم القرارات الأممية التي أثبتت مخالفة الكيان الصهيوني للشرعية الدولية وانتهاكه للقانون الدولي وإدانة هذا الانتهاكات حيث:

- أعلن بطلان المادة 01 من هذا القانون الأساسي واعتبر إعلان القدس عاصمة موحدة لإسرائيل انتهاك للقانون الدولي وتهديد للسلم والأمن الدوليين.
- طالب دولة الاحتلال بإلغاء هذا القانون وأكد مجددا على مبدأ في القانون الدولي وهو أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة.
- أشار إلى أن إسرائيل لم تلتزم بقرار مجلس الأمن 476 لسنة 1980 وذكر عبارة حازمة تعبر عن استيائه ورفضه لهذا القانون نصها هو"وإذ يؤكد مجددا تصميمه على دراسة السبل والوسائل العملية وفقا للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ الكامل لقراره 476 لسنة 1980، في حال عدم تقيد إسرائيل، وفي ذلك إشارة إلى حجم الانتهاك والتحدي للشرعية الدولية الذي مارسته دولة الاحتلال الإسرائيلي.
- وجه أشد اللوم لدولة الاحتلال بسبب مصادقتها على" القانون الأساسي" بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. أكد أن مصادقة إسرائيل على"القانون الأساس يشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 12 أوت 1949 والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 ، بما في ذلك مدينة القدس.
- قرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصا" القانون الأساسي" الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلا ويجب إلغاؤها.
- يؤكد أيضا أن هذا العمل يشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. و قرر عدم الاعتراف بالقانون الأساسي وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ودعا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى: قبول هذا القرار وطالب الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

سادسا: قرار مجلس الأمن رقم 672 الصادر بتاريخ 12 /10/ 1980 الذي يؤكد بأن القدس منطقة محتلة.

سابعا: قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر بتاريخ في 23 /12/ 2016، الذي يؤكد عدم شرعية المستوطنات في القدس الشرقية، ويطالب إسرائيل بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، وعدم الاعتراف بأي تغيرات في حدود 04 جوان 1967.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمستقبل مدينة القدس في اتفاقيات السلام

تمثل مشكلة القدس واحدة من المشكلات التي اعترضت– ولا تزال– ما يسمى بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، ولعل الإدراك بأهمية المكانة والموقع الذي تشغله مدينة القدس، بالنسبة إلى الخطة الدولية الرامية لايجاد تسوية للصراع العربي الفلسطيني–الإسرائيلي، وهو الذي حدا بالعديد من الجهات المحلية والإقليمية والأوساط الدولية سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، إلى المبادرة بتقديم بعض المقترحات بشان كيفية حل هذه المشكلة. واهم المقترحات الخاصة بحل مشكلة القدس هو تدويل المدينة بناءا على قرار التقسيم، واقتراح العاصمة المزدوجة، والحل الديني والحل الجغرافي والحل البلدي ومقترحات أخرى.

الفرع الأول: اقتراح الحل من خلال تدويل مدينة القدس

هذا الاقتراح تقدمت به اللجنة الخاصة للأمم المتحدة من خلال تقريرها سبتمبر 1947، وهذا الاقتراح كوسيلة لحسم الخلاف بين العرب واليهود وذلك من خلال إنهاء الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية وإقامة نظام منفصل للقدس وضواحيها تحت نظام دولي خاص يدار من قبل مجلس دولي باسم الأمم المتحدة، ووضع ضمانات مناسبة لحماية الأماكن المقدسة داخل وخارج مدينيه القدس وتقوية الروابط بين العرب واليهود والمحا فضة على أمنهم واتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لتقدمهم[35].

إن الأخذ بنظام تدويل مدينة القدس قد لا يكون حاسما في حل المشكلة بشكل نهائي ولعل احد الأمور المهمة التي لا يحسمها نظام التدويل فيما يتعلق بالمدينة هو ذلك الخاص بموضوع السيادة على هذه المدينة، وتباينت الآراء إلى حد كبير بهذا الخصوص، هناك من يرى أن السيادة على المدينة تؤول إلى الهيئة الدولية التي تناط بها مهمة الاضطلاع بوظيفة الإدارة، وذهب رأي أخر إلى أن السيادة تضل موقوفة على الشعب الذي يقطن هذه المدينة إلى حين نهاية نظام التدويل[36]. والرأي الراجح أن السيادة على المدينة لا تؤول إلى الهيئة الدولية إلا بصورة مؤقتة، وان هذه السيادة تضل موقوفة على الشعب الذي يقطن المدينة[37].

بالنسبة للمواقف الدولية من اقتراح تدويل القدس فقد رفضت معظم الدول العربية موضوع تدويل القدس وعارض الفلسطينيون هذا الاقتراح لأنه يسلبهم حقهم الشرعي في السيادة على مدينتهم التي توارثوها.

بالنسبة لليهود فقد تظاهر اليهود قبل إعلان دولتهم بدعوتهم قبول تدويل مدينة القدس، لكنهم تأملوا في النهاية أن يتخلصوا من نظام التدويل، وفعلا منعت إسرائيل سريان مفعوله باحتلال الجزء الغربي من مدينة

---

[35] راجع قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947بشأن تقسيم فلسطين.

[36]احمد الرشيدي، حول مستقبل مدينة القدس، مناقشة لبعض الأفكار المطروحة، شون عربية، العدد83، الأمانة العامة للجامعة العربية، سبتمبر 1995.ص104.

[37]محمد الأسطل، سيناريوهات ومواقف وحلول مقترحة لمستقبل مدينة القدس، التدويل–التقاسم الجغرافي–الحل الديني– الحل البلدي، ص114/115

القدس قبل إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وأكثر من هذا ففي بياناتها المقدمة إلى لجنة التوفيق الفلسطينية أشارت إلى معارضتها لإقامة النظام المنفصل طبقا لخطة التدويل[38].

الفرع الثاني: اقتراح الحل الجغرافي لمدينة القدس: تقاسم الجغرافيا والسيادة في القدس

إن الأساس الذي يقوم عليه هذا الحل هو تجزئة السيادة بين العرب واليهود، حيث يتم وضع القدس الشرقية العربية بما فيها البلدة القديمة تحت الحكم العربي مرة أخرى، ويقوم هذا الاقتراح على التسليم باعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية التي ستقوم لتشمل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وشرقي القدس، بحسب هدف الطرف الفلسطيني في المفاوضات، أما القدس الغربية ستبقى تحت سيطرة إسرائيل[39].

بعد أن وافقت منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على إعادة تقسيم السيادة، مع المحافظة على المدينة موحدة من دون جدار أو حدود، فان من شان هذا الحل أن يتآكل وينهار بسرعة، فمع وجود الفلسطينيين تحت السلطة الأمنية لمنظمة التحرير الفلسطينية–كما تزعم إسرائيل في القدس الشرقية وعبورهم إلى القدس الغربية من دون أن يكونوا خاضعين للسيطرة الأمنية الإسرائيلية ستزداد الفرص للقيام بعميلات إرهابية – كما تسميها إسرائيل وتصفها الفصائل الفلسطينية بأنها عمليات مقاومة[40].

إن هذا الحل لن يشكل بالضرورة نهاية للصراع العربي–الإسرائيلي على المدينة، بل انه قد يبدأ بدلا من ذلك فصل جديد في النزاع على القدس، إما السعي لخلق واقع ديمغرافي جديد في الجانب الغربي من القدس وإما السعي للتخلص من الوجود الإسرائيلي في الجانب الشرقي[41].

بالنسبة لمواقف الأطراف من اقتراح التقاسم الجغرافي، فهو أقرب الحلول استجابة لأهداف منظمة التحرير الفلسطينية بعيدة المدى، وخصوصا بعد أن أصبح الجزء الشرقي من المدينة عاصمة للدولة الفلسطينية[42].

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي من هذا الاقتراح الداعي إلى التقاسم الجغرافي، فقد تم رفضه من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والرأي العام الإسرائيلي، وفي الحقيقة فان أي حكومة إسرائيلية تقترح تقسيم القدس أو التخلي عن السيادة الإسرائيلية على أي جزء منها ستفقد شرعيتها في نظر الرأي العام اليهودي في إسرائيل وفي الخارج[43].

---

[38] هنري كتن، القدس، ترجمة إبراهيم الراهب ط01، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1997. ص35.

[39] محمد الأسطل، مرجع سابق، ص116.

[40] نفس المرجع، ص 118.

[41] نفس المرجع، ص 118

[42] إبراهيم أبو جابر، القدس في دائرة الحدث، الجزء الثاني، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 1996، ص590.

[43] محمد الأسطل، مرجع سابق، ص116.117.

الفرع الثالث: اقتراح الحل الديني لمستقبل مدينة القدس

برز هذا الاقتراح بعد عام 1967 وهو ما أكدته غولدا مائير-رئيسة وزراء إسرائيل-بعد تسلمها لرئاسة الحكومة في إسرائيل بإعرابها عن استعداد إسرائيل لعقد اتفاقات مع السلطة الدينية والمسيحية والإسلامية-لضمان الوضع الديني القائم والوضع العام للاماكن التي تعتبر مقدسة في نظر مختلف الديانات. واقتراحها لنظام خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم.

لقد اعتاد القادة الإسرائيليون على التصريحات حول السماح بحرية العبادة في الأماكن المقدسة ولكن الواقع يشهد عكس دلك.

إن هذا الحل الديني يمكن أن يفتح المجال أمام إمكانية التوصل إلى تفاهم رسمي بشأن المصالح الدينية الإسلامية بغض النظر عن مسألة السيادة، وهذا الاقتراح إن كان له أهمية من الجانب الإسرائيلي إلا انه إذا قبل به العرب أو الفلسطينيين فأنهم سيتخلون بذلك عن المبادئ التي كانوا ينادون بها بضرورة الاحتفاظ بالسيادة على القدس الشرقية[44].

إما بالنسبة لمواقف الأطراف من الحل الديني، فانه يعتبر المفضل لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1967، مع بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولقد أشار بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، هو الأخر إلى انه لا يمانع تطبيق فكرة التخلي عن إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة في المدينة وذلك بان توضع تلك الأماكن المقدسة تحت دائرة الأوقاف أو إدارة أردنية وليست فلسطينية بشرط أن لا ينتهك هذا العمل ما يسمى بالحق التاريخي للشعب اليهودي في عاصمته الموحدة والهدف من ذلك هو محاولة الإيقاع بين الطرفين الأردني والفلسطيني.

بالنسبة للموقف العربي الفلسطيني نرى من الصعب تصور أن يوافق العرب والفلسطينيون رسميا على حل ديني. والجانب الرسمي الفلسطيني يطالب بتطبيق القرار 242 على المدينة، غير أن لديه استعداد للتعاطي مع قضايا التقاسم الإداري والوظيفي في المدينة، وان تبقى الأماكن المقدسة لكل الأديان مفتوحة للجميع، معه اتخاذ الجزء الشرقي عاصمة للدولة الفلسطينية.[45]

---

[44] هاني رسلان، موقف القدس من المفاوضات، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، مركز الدراسات السياسية الإستراتجية الأهرام،1993، ص118.

[45] نفس المرجع، ص121.

الفرع الرابع: اقتراح الحل البلدي–التقاسم الوظيفي والإداري

صرح محمود عباس قبل أن يصبح رئيس للسلطة الفلسطينية صراحة أن القدس الشرقية ستكون عاصمة للفلسطينيين والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، وسيكون للمدينة كاملة مجلس بلدي موحد، ومجلسان بلديان فرعيان.

وقد طرح الجانب الإسرائيلي بعض السيناريوهات لحل المشكلة أبرزهم "ميرون بنفنستي" مستشار رئيس بلدية القدس السابق "تيدي كوليك" عام 1986، وقد نص المشروع على إقامة إدارة مزدوجة على غرار مجلس لندن الكبرى وتقسيم المدينة إلى أحياء أو مجالس بلدية ضمن مجلس بلدي أعلى فدرالي بحيث تحدد المسؤولية والصلاحية لكل قطاع على أن تبقى القدس موحدة عاصمة لإسرائيل.

ومن كل ما سبق عرضه نستنتج انه من الصعب تصور حلول نهائية حاسمة لمسألة القدس تكفل تصفية جميع عناصر الصراع بين العرب والإسرائيليين أو بين المسلمين واليهود على المدينة، وتكون هذه الحلول مقبولة من جميع الأطراف في الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل والفلسطينيين، ويعتبر الحل الديني لديه نصيب أكبر من النجاح حتى ولو لم تكن هناك حلول مقبولة للوضع النهائي من قبل الكثير من الأطراف العربية.

إن التوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف لوضع مدينة القدس يواجه عدة عقبات منها، إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالمدينة وتهويدها. وكذلك دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل خاصة بعد قرارها الأخير بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

خاتمة

عرفت القدس منذ القرن الماضي مشاريع وخطط تسوية عديدة طرحتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وغيرها، لكن خطة السلام الأمريكية أو ما يسمى صفقة القرن تعتبر الأسوأ بينهما على الإطلاق، وهي لا تعد خطة تسوية أصلا بل فرض لوجهة نظر مفادها انه لا توجد قضية وطنية فلسطينية بل قضايا إنسانية معيشية. وتتجاهل صفقة القرن كامل قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس والالتفاف على جوهر الصراع الأساسي وهو الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية ومن بينها القدس.

وكل الحلول التي طرحت بشأن القدس كانت بعيدة عن الحق الطبيعي والقانوني للشعب الفلسطيني في السيادة عليها، والسبب يعود أن هذه الحلول انطلقت من أرضية القبول بسياسة الأمر الواقع الذي فرضته الدولة اليهودية على مدينة القدس.

ويعتبر قرار الرئيس الأمريكي القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي باطل قانونا وشكلا ولا يملك أي قيمة قانونية ولا يرتب أي أثار قانونية وفق أحكام وقواعد القانون الدولي، ويمثل أقصى وأجلي صور الانحياز الأمريكي للاحتلال الصهيوني ويكشف التكامل الصهيوني الأمريكي في انتهاك القانون الدولي. ويبين الأوهام التي وضعتها القيادة الفلسطينية على عملية التسوية وعلى المراهنة على الدور الأمريكي.

وتشجع صفقة القرن على أن يكون خيار الحل عربيا إسرائيليا عوضا عن الحل الفلسطيني –الإسرائيلي المتوقع، وهو خيار طالما دفعت إسرائيل باتجاه تنفيذه لتتجاوز عقدة تناقض مشروعها الاستعماري مع الحق الفلسطيني الراسخ. وتشير القرائن إلى أن السياق الذي تجري فيه الصفقة غير ذي صلة بحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، لذلك تبدو الصفقة استكمالا لمشروع الصراع أكثر من كونها محاولة لوضع حد نهائي له.

إن السعي لتنفيذ الصفقة يعني محاولة فعلية لشطب القضية الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد على تعاظم المسؤوليات أمام كافة القوى الفلسطينية والعربية.

والجدير بالملاحظة أن صفقة القرن لا تذهب بعيدا عن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تقوم فكرته الأساسية على إعادة بناء المنطقة على أسس جديدة يتم خلالها تطبيع وجود إسرائيل والقبول بها.

إن الطرح الأمريكي في إطار صفقة القرن لا يراعي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية في دولة فلسطينية على حدود 1967. ويخالف كل القرارات الدولية الخاصة بالقدس.

إن صفقة القرن هي تعبير عن اتفاقية أوسلو الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية أمريكيا وذلك عن طريق إخراج قضية السيادة الفلسطينية عن مدينة القدس من دائرة التفاوض وقد مهد قرار ترامب المتعلق بالقدس لذلك الأمر. وسيطرة إسرائيلية على حدود الدولة الفلسطينية وهذا يضعنا أمام التساؤل بان الدولة الفلسطينية المرتقبة ستكون بحدود مؤقتة، وبدون القدس.